وزير الصناعة: إعادة تشغيل مصنع الغزل والنسيج بكامل طاقاته الانتاجية

■ ،،صنعاء/سبأ

اطلع وزير الصناعة والتجارة المهندس هشام شرف عبدالله أمس على سير العملية الإنتاجية في بعض أقسام مصنع الغزل والنسيج بصنعاء، والأعمال الجارية لاستكمال تشغيل المصنع بكامل طاقته الإنتاجية بعد إعادة تحديثه وتأهيله ورفده بالآلات والمعدات الحديثة.

حيث طاف وزير الصناعة والتجارة بعدد من أقسام المصنع واستمع من رئيس مجلس إدارة مؤسسة الغزل والنسيج محمد حاجب والمدير العام المساعد للمصنع الدكتور محمد البخيتي والعاملين والفنيين إلى شرح عن سير الإنتاج بقسم الغزل الذي تم تشغيله بالكامل وبطاقة إنتاجية تصل إلى ٩٧٧٥ طناً يوميا ما يمثل خمسة اضعاف الطاقة الإنتاجية السابقة.. مشيرين إلى أن تركيب المولدات الكهربائية المقرر الانتهاء منها الشهر القادم سيمكن من العمل في هذا القسم بثلاثة ورديات لتحقيق الإنتاجية التصميمية له كاملة.

وتعرف الوزير هشام شرف على سير العمل في قسم النسيج الذي يعمل حاليا بمعدل ٤٠٪ من الآلات، والأعمال الجارية لاستكمال إدخال بقية الالات وتشغيلها بشكل كامل، والتعاقدات التي ابرمها المصنع مع المستشفيات والمراكز الطبية لتزويدها بالملاءات الطبية. إضافة إلى الجهود الجارية لاستكمال تشغيل أقسام الصباغة والطباعة والخياطة.

ونوه وزير الصناعة والتجارة بما تم إنجازه في عمليات احلال الآلات والمعدات ذات التقنية الاوربية والصينية الحديثة في عمل المصنع بدلا عن الآلات القديمة، بحيث يغطي إنتاجه في المستقبل القريب ما بين ٣٠-٤٠٪ من احتياجات السوق المحلية من الغزول المصنعة من الاقطان اليمنية.

لافتا إلى الدور الذي سيضطلع به مصنع الغزل والنسيج بصنعاء، بعد تحديثه، واعادة بنائه ليكون مؤسسة إنتاجية إيرادية تحقق الأهداف المرجوة منها.

إلى ذلك ترأس وزير الصناعة والتجارة المهندس هشام شرف عبدالله اجتماعاً موسعاً لقيادة المصنع والفنيين والعاملين بالمصنع، لمناقشة ملامح وضع خطة واضحة ومتكاملة لإعادة تشغيل المصنع بكامل طاقته الإنتاجية، والبدائل المختلفة لتحقيق ذلك وإعادة الحياة لهذه القلعة الصناعية الهامة.. واستمع إلى ملاحظاتهم وآرائهم الخاصة بمتطلبات إعادة تشغيل المصنع بكامل طاقته الإنتاجية.

واستعرض الاجتماع الاشكاليات التي اعترضت عمل المصنع وإعادة تشغيله في الفترة الماضية، والسبل المثلى لتجاوز ذلك، بما في ذلك الدخول بشراكة مع شريك استراتيجي من القطاع الخاص.

وأكد وزير الصناعة والتجارة خلال الاجتماع أن الحكومة وتنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ستعمل بكل إمكاناتها لإعادة تشغيل المصنع بكامل طاقته الإنتاجية.. مشيرا إلى القيمة الرمزية والتاريخية لهذا المصنع، الذي كان القلعة الصناعية الأولى التي أدارت عجلة الحياة والتنمية في اليمن منذ تأسيسه عام ١٩٦٤م كاقدم مصنع في الجزيرة العربية والخليج، وأحد الملامح الرئيسية البارزة للثورة.

ولفت الوزير هشام شرف إلى الحرص على إعادة تشغيل المصنع بشكل اقتصادي وحديث، ليكون قادراً على المنافسة وتلبية احتياجات السوق المحلية المتزايد على المنسوجات، والقيام بدوره المنشود في عملية التنمية.. مبينا أن تحقيق هذه التطلعات مرهونة بتكاتف جميع جهود العاملين وتكامل الأداء، بما يحقق طموحاتهم بظروف معيشية افضل.

وقال: نحن نعول على جهود العاملين والفنيين والقيادات الإدارية في المصنع، لإنجاح اعادة تشغيله بشكل اقتصادي ناجح. ليكون علامة جديدة لنجاح العمل العام، كما يتجلي ذلك في شركة يمن موبايل وغيرها من القطاعات العامة التي اثبتت نجاحاً ملحوظاً في عملها وادائها، وحث وزير الصناعة والتجارة العاملين بالمصنع على العمل بروح الفريق الواحد، وبمسئولية ومهنية، ليعود هذا المصنع بكامل طاقته الإنتاجية، باعتبار ذلك عاملاً أساسياً لتحقيق كل مطالبهم واحتياجاتهم.. مشيرا إلى ضرورة تكاتف كافة الجهود للارتقاء بأداء وإنتاجية المصنع خاصة من العاملين والفنيين باعتبارهم عصب الصناعة والإنتاج لإعادة الحياة إلى المصنع.

وقال: سيكون هناك تقييم لموظفي المصنع وقياداته بما يمكن من مكافأة المتميزين ومحاسبة المقصرين في عملهم، وعلى الجميع التفاعل لتنفيذ الآليات والخطط العملية المعدة لتصحيح الوضع الإداري والمالي والإنتاجي والفني للمصنع.

وأكد الوزير هشام شرف أن صناعة الغزل والنسيج في اليمن واعدة، في ظل توفر المواد الخام المطلوبة من القطن وبنوعيات ممتازة وجيدة.

كما أن السوق المحلي يحتاج لمثل هذه الصناعات، ووجود فرص للتصدير إلى الأسواق الخارجية.. مشيرا إلى أهمية الصناعة النسيجية التي تتوافر مقوماتها الأساسية في اليمن، وتستوعب عمالة كثيفة، وشدد وزير الصناعة والتجارة على أهمية الاهتمام بتدريب وتأهيل العمالة بشكل مستمر. وبما ينعكس على تحسين الإنتاجية والجودة.. لافتا إلى إلى حرص الحكومة على دراسة إمكانية تأهيل وتطوير مصنع الغزل والنسيج بعدن وفق رؤية وخطة واضحة، ولتشغيله بطريقة اقتصادية وحديثه.

البنك الدولي مول العام الماضي ٧ مشاريع في اليمن بـ ٢٠٥ ملايين دولار

■ ،،تقرير/ أوسان الكمالي

قدم البنك الدولي ممثلاً بالمؤسسة الدولية للتنمية التابعة له؛ لليمن العام الماضي ٢٠٥ ملايين دولار مقارنة بسقف الدعم السابق البالغ ١٢٠ مليون دولار وبزيادة نوعية تصل إلى ٨٥ مليون دولار.وقال تقرير صدر مطلع العام الجاري عن البنك الدولي آن تمويل البنك الدولي للعام ٢٠١٠م تضمن تمويل سبعة مشاريع بقيمة ٢٠٥ ملايين دولار موزعة كالتالي؛ تمويل إضافي بمبلغ ٦٠ مليون دولار لمشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي حقق نجاحاً كبيراً، كما ركزت عمليات استثمارية أخرى في اليمن على زيادة إمكانية وصول سكان الريف إلى الأسواق وحصولهم على الخدمات بمبلغ ٤٠ مليون دولار، ومساندة تنمية مدن الموانئ بمبلغ ٣٥ مليون دولار، ومكافحة البلهارسيا بمبلغ ٢٥ مليون دولار، وتعزيز الحصول على الخدمات في المناطق الحضرية بمبلغ ٢٢ مليون دولار، والمساندة المؤسسية لصندوق الرعاية الاجتماعية بمبلغ ١٠ ملايين دولار، وتحسين التعليم العالي بمبلغ ١٣ مليون دولار.وأوضح البنك الدولي الذي يقوم بمساعدة اليمن منذ انضمامها إلى عضويته في عام ١٩٧١م ،أن الحافظة التمويلية لليمن والتي تنفذها المؤسسة الدولية للتنمية تشتمل على ٢٢ مشروعاً يجري تنفيذها وبلغ صافي مجموع ارتباطاتها أكثر من مليار دولار منها حوالي ٥٥٩ مليون دولار لم تصرف بعد.ويتكون الترتيب القطاعي للحافظة الحالية من حيث القيمة مما يلي: ٦٣٪ للبنية التحتية "التي تشتمل على ٣٠ ٪ للبنية التحتية للمياه، و٤٪ للزراعة، و٢٤٪ للتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، و٥٪ للقطاع الخاص. واعتبر البنك الدولي أن الأداء العام للتنفيذ في هذه المجالات مرضياً بصفة عامة.وشهد إجمالي قيمة حافظة مشاريع مؤسسة التمويل الدولية في اليمن على أساس الارتباطات المقدمة زيادة كبيرة، حيث ارتفعت من ١٠ ملايين دولار فقط في ثلاث شركات في السنة المالية ٢٠٠٥ إلى ١٤٦ مليون دولار في عشر شركات في الوقت الحالي. وتنفذ المؤسسة حالياً برنامجاً شاملاً للخدمات الاستشارية بالتعاون مع البنك الدولي ووزارة التنمية الدولية البريطانية.وتستهدف استراتيجية المساعدات القطرية لليمن تحقيق أربعة أهداف تتمحور في تقديم الدعم اللازم لتحقيق التنوع الفعلي في الاقتصاد اليمني والحفاظ على استقرار الاقتصاد اليمني الكلي على المدى المتوسط والمساعدة في تعزيز الجهود الحكومية اليمنية الهادفة إلى إرساء مقومات الحكم الرشيد ومكافحة الفساد من خلال دعم تنفيذ برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ودعم الإصلاحات في الإدارة المالية العامة وتعزيز الجهود اليمنية لتعزيز اللامركزية إلى جانب تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية في اليمن وتقديم أوجه الدعم اللازمة لمساعدة اليمن على إدارة الموارد الطبيعية المتناقصة وإدارة المخاطر الطبيعية.

دراسة حديثة تؤكد الأثر السلبي البالغ للفساد على الاقتصاد والمجتمع

■ عدن/سبأ

أكدت دراسة حديثة ضرورة السعي الجاد لمكافحة الفساد للاسراع في عملية التنمية في اليمن باعتبارها ظاهرة خطيرة تضر بالاقتصاد الوطني وأفراد المجتمع.

واعتبرت الدراسة التي اعدتها الاستاذ المشارك بكلية الاقتصاد بجامعة عدن الدكتورة ابتهاج سعيد الخيبة بعنوان أثر الفساد على الاقتصاد الوطني، اعتبرت الفساد من أهم العوامل الطاردة للاستثمار المحلي والأجنبي.

وأوضحت الدراسة أن تجفيف منابع الفساد ليست مسؤولية الدولة فقط ولا تقتصر على تشريع وسن القوانين وتشكيل هيئات ووحدات ومجالس لمكافحتة بل هي قضية مجتمعية تشارك فيها الدولة مع المواطنين وجميع منظمات المجتمع المدني.

وأشارت الدراسة إلى أن طرق مكافحة الفساد تعتمد على رفع الوعي الديني والاخلاقي والثقافي والاجتماعي للفرد منذ الطفولة وفي مراحل الدراسة الأولى بحيث ينشأ المرء على القيم الحميدة والاخلاق العالية ويدرك بان الفساد آفة خطيرة ذات ابعاد مدمرة للإنسان والمجتمع بشكل عام بمختلف اشكاله السياسي الإداري والمالي والاخلاقي.

ولفتت إلى الأثر البالغ للفساد على عملية التنمية الاقتصادية التي تواجه تحديات كبيرة منها المشكلة السكانية وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدم قدرة الاقتصاد على إيجاد فرص عمل مما يزيد من البطالة.

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات للتصدي لهذه الظاهرة بانتهاج مبادئ الشفافية وتنفيذ برنامج قومي متكامل يأخذ في عين الاعتبار كافة الجوانب المرتبطة بالفساد بالإضافة إلى إصلاح قانون الاجور والحوافز وتقديم الفاسدين للعداله وتشجيع المسئولين والعاملين الذين يؤدون واجبهم بنزاهة عالية وتكريمهم عبر وسائل الإعلام.

وأكدت التوصيات ضرورة وضع نظم وقواعد تكفل تحقيق اخلاقيات الإدارة الصحيحة التي تمنع تعارض المصالح العامة والشخصية وتضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة والوصول إلى مستويات عالية من النزاهة والأمانة الوظيفية وأهمية دعم وسائل الإعلام للحصول المعلومات المتعلقة بالفساد.

وتطرقت الدراسة إلى تعريف الفساد وأنواعه وخصائصة وجرائمة المتمثلة في الجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني وغسيل الأموال واختلاس الممتلكات العامة والرشوة والتزوير والتهرب الضريبي والغش والتلاعب في المزايدات والمناقصات.

واستعرضت ما اتخذته اليمن من إجراءات للحد من تلك الجرائم والمتمثلة في اصدار قانون مكافحة الفساد وغسيل الأموال وتشكيل هيئة لمكافحة الفساد والهيئة العامة للمزايدات والمناقصات واقرار الذمة المالية وغيرها من الإجراءات المتعلقه بالقضاء على هذه الظاهرة.

وأكدت الدراسة أن الفساد الإداري والمالي والسياسي بجميع اشكاله يجب أن تجف جذوره من منابعه الأساسية والقضاء على البيئة المحيطة به .. لافتة إلى أن تحقق ذلك يتطلب ارادة سياسية حقيقيه في مكافحة الفساد.

وأشارت إلى أن اليمن تحظى بالعديد من الموارد الطبيعية والبشرية وتمتاز بموقع جغرافي هام يمكنها من التقدم والتطور لكنها لازالت تعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

مناقشة التقرير الفني لمحطة إقليم المرتفعات الوسطى بذمار

■ ،،رشاد الجمالي/ذمار

بدأت أمس بمحطة بحوث إقليم المرتفعات الوسطى بمحافظة ذمار حلقة عمل لمناقشة التقرير الفني البحثي السنوي للعام الماضي ٢٠١٠م واستعراض اتجاهات البرنامج البحثي للعام ٢٠١١م خلال الفترة ٦-٧ مارس ٢٠١١م.

وفي الافتتاح أشار الأخ عبده علي سيلان – الوكيل المساعد لمحافظة ذمار إلى ما توليه القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية لدعم بحوث التنمية لتساهم في مستوى المعيشة والحد من الفقر بين السكان.

منوهاً بأهمية العمل البحثي وفقاً لمعايير وضوابط منظمة يجرى تطويرها على مدى السنوات في إطار جهود البناء والتطوير المؤسسي والتنظيمي في الهيئة.

مؤكداً على ضرورة تطوير العمل البحثي وتطويره للارتقاء به على مسار اتجاه بلادنا نحو عصر العلم والمعرفة.

من جانبه أكد الدكتور محمد علي الأشول – رئيس الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي أن هذا اللقاء سيعطي دفعة نحو تحقيق الغايات والأهداف المنشودة التي من أجلها تأسست الهيئة وتحسين أوضاعها نحو الارتقاء بالعمل البحثي والخروج به إلى الواقع.

مبيناً أن الهيئة العامة للبحوث ليست إنتاجية وإنما هي بحثية لتسعى إلى تنفيذ سياسة الدولة وخطتها العامة في مجال تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من خلال القيام بالبحوث والدراسات العلمية والتطبيقية في المجالات الزراعية المختلفة وتوجيهها وتقييمها فنياً واعتماد نتائجها ونشر مخرجاتها الثقافية على مختلف فئات المستفيدين وذلك في مختلف مناطق الجمهورية.

فيما أوضح الدكتور عبدالله محرم – مدير عام محطة بحوث إقليم المرتفعات الوسطى بالمحافظة أن محطة بحوث إقليم المرتفعات الوسطى تقوم على إجراء البحوث والدراسات الهادفة التي تحتوي على برامج ذات أنشطة لها تأثير مباشر على زيادة الإنتاجية.

مستعرضاً التقرير الفني للعام الماضي ٢٠١٠م للأنشطة البحثية المنفذة خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٩م وحتى ديسمبر ٢٠١٠م، أي خلال مواسم الزراعة الشتوي والربيعي والصيفي وذلك في مجال تحسين إنتاجية ونوعية المحاصيل الحقلية والمحاصيل البستانية تحت النظامين المروي والمطري وكذا تحسين الإنتاجية والنوعية والرعاية وموارد التغذية للثروة الحيوانية وتحسين المراعي والأعلاف والزراعة المحمية.

مبيناً أن إجمالي عدد الأنشطة البحثية المعتمدة خلال العام الماضي ٢٠١٠م وصل إلى (٥٧) نشاطاً تم تنفيذ (٤٤) نشاطاً بحثياً وبنسبة إنجاز بلغت حوالي (٧٧,٢٪)، بالإضافة إلى الأنشطة التي تم تنفيذها خارج الخطة عددها (٧) أنشطة.

فيما استعرض المهندس أمين القرشي – المدير الفني للمحطة موجزاً لمحتوى التقرير الفني ٢٠١٠م ونتائج الأنشطة البحثية المنفذة في إطار المشاريع.

حضر فعاليات الافتتاح الدكتور عبدالواحد مكرد – نائب رئيس الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي.

تسليم ٨٠٪ من مخصصات مقاولي المشاريع المنفذة من قبل صندوق إعادة الإعمار بحضرموت

■ ،،المكلا /مجدي بازياد

سلم صندوق الإعمار فرع المكلا أمس مخصصات المقاولين الذين نفذوا مشاريع عاجلة عقب فيضانات الأمطار والسيول أواخر ٢٠٠٨م في عموم مديريات محافظة حضرموت.

وأوضح الأخ المهندس لطفي عبدالرحمن البعسي مدير صندوق الإعمار فرع المكلا ،أنه جرى أمس تسليم ما نسبته ٨٠٪ من اجمالي عدد المقاولين المستحقين بعد أن كلفت وزارة المالية والسلطة المحلية بمحافظة حضرموت صندوق إعادة الإعمار بمهمة تسليم المخصصات لهؤلاء المقاولين بعد استكمال إجراءات التحقيق والإشراف واعتماد الإنجاز والنزول للموقع من قبل الإدارات التنفيذية المعنية والسلطة المحلية بالمحافظة ،وفحصها من قبل وزارة المالية.

وأشار البعسي إلى أن تلك المشاريع المنفذة جرى تنفيذها قبل إنشاء صندوق إعادة الإعمار ،وأن ما تم تحويله واعتماده حتى الآن من قبل وزارة المالية هو ٥٠٪ من إجمالي المبلغ المطلوب الذي يتجاوز المليار و٤٠٠ مليون ريال، مضيفا أن فرع الصندوق بالمكلا كلف بصرف مستحقات الأخوة المقاولين في عموم مديريات المحافظة وأن ما سلمه أمس من مبالغ لمقاولين استكملوا إجراءات الحصول على مخصصاتهم المالية وما سيسلمه خلال اليومين القادمين لنظرائهم بعد استكمالهم للفاتهم، تجاوز إجماله ٧٠٠ مليون ريال.

بتكلفة ١٥٠ مليون ريال فريق فني يبدأ النزول الميداني لوضع مخطط جامع المكلا

■ ،، عدن/سبأ

بدأ فريق فني من مكتب الأوقاف والإرشاد بعدن أمس عمليه نزول ميداني لوضع مخطط لبناء جامع جديد في مديرية المعلا بمساحه تقدر بنحو/ألف/ متر مربع يتسع لأكثر من ألفي مصل.

وذكر مدير عام مكتب الأوقاف والإرشاد بعدن فؤاد البريهي، أن الجامع الجديد البالغة تكلفة بنائه الأولية ١٥٠ مليون ريال بتمويل من أحد فاعلي الخير.. سينفذ مطلع شهر ابريل المقبل، ويستمر حتى نهاية العام الجاري.